

رصد مراكز الدراسات والمواقع التحليلية للنخب العالمية البارزة



العنوان

٣	الملخص التنفيذي
٤	١. ماذا يعني نزع سلاح الميليشيات في العراق فعلاً، وهل يمكن تحقيقه؟ / STIMSON
٥	٢. قد تتوقف محاولة العراق نزع سلاح الميليشيات بعد مطالبة المتشددين بخروج القوات الأميركية / THE NATIONAL
٦	٣. الجنود الأميركيون وعائلاتهم يتكيفون مع الواقع الجديد لحرب إيران / REUTERS
٧	٤. قضية الساعدي؛ الوجه الجديد للحرب بالوكالة ضد الأهداف اليهودية في أوروبا / Al-Monitor GUARDIAN (٥٤٤)
٨	٥. معظم الأميركيين يقولون إن حرب إيران سيئة للولايات المتحدة / BROOKINGS
٩	٦. رهان ترامب غير الموفق على اتفاقات أبراهام؛ التطبيع العربي - الإسرائيلي تحت / WAR ON THE ROCKS
١٠	٧. هل تمتلك الولايات المتحدة الأسلحة اللازمة لخوض حرب تجارية؟ / FOREIGN POLICY
١١	٨. السلام المكلف مع إيران؛ لماذا يشكل الإفراج عن الأصول أزمة لترامب؟ / WSJ
١٢	٩. الماراثون العسكري الأميركي؛ حرب إيران وضرورة إعادة بناء قدرة البنتاغون / FOREIGN AFFAIRS
١٣	١٠. اشتراكية الجيل زد، من زهران إلى زاك وما بعدهما / ECONOMIST
١٤	١١. هروب الشركات الأجنبية من كوبا بسبب انهيار اقتصادها / WSJ
١٥	١٢. الصين وأزمة الوعي الذاتي الاستراتيجي؛ عوائق الإصلاح الحقيقي في بنية السلطة في بكين / FOREIGN AFFAIRS
١٧	١٣. صمود الاقتصاد الأميركي في مواجهة حرب إيران والرسوم الجمركية وأزمة الطاقة / FOREIGN POLICY
١٩	١٤. رصد الطائرات المسيّرة: كيف تواصل أوكرانيا إلحاق الضرر بداعميها في الاتحاد الأوروبي / RT
٢٠	ملخص وتحليل الخبير

الملخص التنفيذي

لا يمكن فهم التحولات الأخيرة في الشرق الأوسط والعالم بمنطق المقاربات القديمة؛ فلم يعد كافياً تفسير الحرب بعدد الهجمات، أو الدبلوماسية بعدد الاجتماعات، أو الاقتصاد بمؤشر النمو، أو الأمن بمجرد الوجود العسكري. فما يظهر في السرديات النخبوية والتحليلية الدولية هو تبلور وضع جديد قوامه تداخل الحرب والاقتصاد والرأي العام والتكنولوجيا والوكالة والطاقة والشرعية السياسية. في هذا الوضع، يمكن لكل قرار عسكري أن يخلف تبعات اقتصادية، ولكل اتفاق اقتصادي أن يتحول إلى حقل ألغام سياسي، ولكل جماعة مسلحة أن تصبح جزءاً من بنية الدولة، ولكل أزمة إقليمية أن تتحول إلى اختبار للنظام العالمي. وفي هذا السياق، تحولت حرب إيران إلى نقطة مركزية في التحليلات؛ فهي لم تنته بانتصار سريع، ولا بسلام مستدام، ولا حتى بوقف إطلاق نار موثوق. بل نشأ بدلاً من ذلك وضع رمادي: القوات الأميركية في حالة تأهب دائم، وإيران تحتفظ بجزء من ضغطها عبر مضيق هرمز والهجمات الإقليمية، والرأي العام الأميركي متشائم تجاه الحرب، ومخزونات الذخيرة الأميركية تتعرض لضغوط، وحلفاء واشنطن الإقليميون باتوا أكثر تردداً من السابق إزاء كلفة الاصطفاف معها. وهذه هي اللحظة التي تصطدم فيها القوة الصلبة الأميركية، رغم ضخامتها المستمرة، بحدود سياسية وصناعية واجتماعية. وإلى جانب ذلك، تواجه منطقة الخليج سؤالاً جوهرياً: هل يمكن الاستمرار في تعريف الأمن على أساس الاعتماد الأحادي على واشنطن؟ إن الضغط الأميركي لتوسيع اتفاقات إبراهيم، في ظل حرب إيران وبعد دمار غزة، أظهر أن الفجوة بين أولويات واشنطن وحساسيات المنطقة أصبحت أعمق. فالدول العربية ليست معارضة لمبدأ التطبيق، ولا تفتقر إلى تصور سياسي؛ بل إنها منذ عام ٢٠٠٢ قدمت إطاراً واضحاً. غير أن المشكلة تكمن في أن واشنطن تتجاهل أحياناً هذه الذاكرة التاريخية والسياسية، وتطلب من المنطقة أن تدفع كلفة قرارات كان لها الدور الرئيسي في تشكيلها. أما العراق، فيتحول داخل هذه المنظومة إلى مختبر لسيادة الدولة. فالنقاش حول نزع سلاح الجماعات المسلحة يبدو ظاهرياً مطلباً أمنياً، لكنه في عمقه يعود إلى السؤال المركزي للعراق بعد عام ٢٠٠٣: ما قدرة الدولة وإرادتها في مواجهة قوى تقع داخل البنية الرسمية، لكنها تعمل أيضاً خارج منطق الدولة الكامل؟ إن أي مشروع لحصر السلاح بيد الدولة، إذا تجاهل توازنات القوة، ونفذت إيران، وانسحاب الولايات المتحدة، والموارد المالية، ومصير القوى المسلحة، سيظل على الأرجح محدوداً في نطاق الرمزية السياسية. وعلى المستوى العالمي، دخل الاقتصاد مرحلة أكثر أمنة؛ إذ دفعت المنافسة الأميركية – الصينية التجارة الحرة إلى الهامش، وجعلت مفاهيم مثل نقاط الاختناق الاستراتيجية، والسياسة الصناعية، والاحتياطات الحيوية، وضوابط التصدير، ومرونة سلاسل الإمداد في صلب عملية صنع القرار. ولهذا التحول أهمية مباشرة للشرق الأوسط؛ فمنطقة تعتمد طاقتها وممراتها البحرية واستثماراتها الأجنبية وأمنها الغذائي على السوق العالمية لا تستطيع أن تبقى غير مبالية بأمنه الاقتصادي العالمي. وتكمن أهمية هذه التحليلات في أنها تنقل القارئ من مستوى الخبر اليومي إلى مستوى فهم الاتجاهات؛ فالمسألة ليست فقط من هاجم، ومن فاض، أو أي جماعة أصدرت بياناً، بل إن النظام القديم يتآكل تحت سطح هذه الوقائع، فيما لم يستقر النظام الجديد بعد. وبالنسبة إلى صناع القرار والمحليين والجمهور الشرق أوسطي، فإن فهم هذه اللحظة يكتسب أهمية حيوية؛ لأن قرارات المنطقة اليوم ليست مجرد رد فعل على الأزمات الراهنة، بل ستحدد موقعها في النظام المقبل.

STIMSON

ماذا يعني نزع سلاح الميليشيات في العراق فعلاً، وهل يمكن تحقيقه؟

كان كبح قوة الجماعات المسلحة العراقية المدعومة من إيران، عبر نزع سلاحها أو دمجها أو حلّها أو إخراجها من مؤسسات الدولة، أحد محاور السياسة الأميركية في العراق منذ مدة طويلة، وقد اكتسب أهمية أكبر بعد الهجمات الأميركية والإسرائيلية على إيران. فالمسألة الأساسية هي أن هذه الجماعات ليست مجرد فاعلين مسلحين خارج الدولة، بل إنها اندمجت بعمق في البنية السياسية والأمنية والاقتصادية للعراق بعد عام ٢٠٠٣، ومن ثم فإن إزاحتها تعني إعادة ترتيب جوهرية للنظام السياسي القائم. فقد راكمت هذه

STIMSON

الجماعات، خلال العقدين الماضيين، قوة عسكرية وسياسية واقتصادية، بالتزامن مع تعزيز موقع الأغلبية الشيعية في النظام الانتخابي العراقي؛ وهي قوة تنافس في بعض المجالات مؤسسات الدولة الرسمية، بل تتجاوزها أحياناً. ومع أنها تعمل خارج الاحتكار الكامل للدولة، فإنها تتلقى مليارات الدولارات من الموازنة الاتحادية. وقد كشفت الحرب الأخيرة مع إيران أبعاد هذه الإشكالية بوضوح أكبر؛ إذ تحول العراق إلى ساحة فرعية للصراع، وكان البلد الوحيد الذي نفذت فيه الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران والقوى الوكيلة



عمليات عسكرية. بل إن بعض الجماعات العراقية هاجمت أهدافاً عسكرية ومدنية في دول الخليج، وواصلت ذلك حتى بعد وقف إطلاق النار الاسمي. غير أن الغموض الأساسي يكمن في تحديد معنى «النجاح» في نزع السلاح. فالأجندة السياسية للميليشيات تمتلك، بعد الانتخابات البرلمانية الأخيرة، نحو ربع مقاعد البرلمان، وتسيطر على وزارات، وتؤثر في الجهاز القضائي، وتمتلك موارد اقتصادية كبيرة. كما أن تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة علي الزبيدي لم يتم إلا بعد ستة أشهر من المساومات، وبالاستناد إلى الجماعات القريبة من الميليشيات. لذلك، فإن شعار إعادة «كل السلاح إلى الدولة» يبدو بسيطاً، لكنه لا يحمل معنى عملياً واحداً. وتمثل شخصيات مثل قيس الخزعلي، زعيم عصائب أهل الحق، أحد تصورات هذا المسار. فمن وجهة نظر هذا التيار، أدت المقاومة المسلحة وظيفتها خلال فترة الوجود العسكري الأميركي، وأصبحت المشاركة السياسية اليوم أداة أكثر فاعلية لحماية المصالح. ويمكن لهذه الجماعات أن تتخلى عن جزء من قدراتها العسكرية، وتعمل ضمن الأطر الرسمية للدولة، وتعّدّل سلوكها، من دون أن تخسر المكاسب السياسية والاقتصادية التي حققتها خلال العقدين الماضيين. وفي هذا السياق يمكن فهم إعلان عصائب أهل الحق وكتائب الإمام علي في ٢ حزيران/يونيو عن بدء تسليم السلاح إلى القوات العراقية، وإن بقيت تفاصيل نوع الأسلحة والجدول الزمني غامضة. في المقابل، لا تزال جماعات أكثر تشدداً، مثل كتائب حزب الله وحركة النجباء وكتائب سيد الشهداء وأنصار الله الأوفياء، ترى أن منطق «المقاومة المسلحة» لا يزال صالحاً، وترفض إنهاء الوجود الأميركي. وهي تحقّر التيارات الميالة إلى التسوية، بل عرضت شراء أسلحتها الثقيلة، في خطوة رمزية تهدف إلى نزع المصداقية عن الخزعلي وحلفائه. عملياً، تبرز عدة سيناريوهات: أولها تسليم الأسلحة الثقيلة، مثل الصواريخ والطائرات المسيّرة، مع الحفاظ على العنصر البشري والتنظيم والوصول المالي عبر الحشد الشعبي؛ وهو خيار قد يحد من مخاطر التصعيد الإقليمي، لكنه لا ينهي النفوذ الداخلي للميليشيات، ولا يكفي المتشددون أو واشنطن. وثانيها حل الحشد الشعبي بالكامل، وهو خيار يبدو مستحيلاً سياسياً في المستقبل المنظور. أما الثالث فهو مقاربة انتقائية ضد أنشط جماعات «المقاومة»، مع الإبقاء على الوحدات التابعة للعتبات أو للأقليات؛ غير أن هذا المسار قد يكون مزعجاً للاستقرار وغير كافٍ في آن واحد. ويبقى التحدي المشترك هو التنفيذ؛ فكتائب حزب الله سبق أن حاولت اغتيال رئيس الوزراء بسبب خلافات أصغر بكثير. كما أن وجود منظمات واجهة، وسلاسل قيادة غامضة، وخطاب سياسي مزدوج، يجعل «الاندماج في الدولة» مؤدياً أحياناً إلى تقليص النفوذ، وأحياناً إلى زيادة حصانة الجماعات. وحتى إزالة الصواريخ لن تمنع تهديد الخصوم، أو مهاجمة البعثات الدبلوماسية، أو خطف المنتقدين، أو غسل الأموال، أو السيطرة على الاقتصادات المحلية. وفي النهاية، من دون تعريف واضح للهدف النهائي، وتحديد الجماعات المشمولة، وآلية التنفيذ، واحتساب رد فعل إيران، سيتحول نزع سلاح الميليشيات في العراق إلى مسار طويل ومكلف، وربما بلا نتيجة.

THE NATIONAL

قد تتوقف محاولة العراق نزع سلاح الميليشيات بعد مطالبة المتشددين بخروج القوات الأميركية

تواجه محاولة الحكومة العراقية إدخال الجماعات المسلحة في إطار سيطرة الدولة، رغم التقدم الأولي، عقبة جديدة؛ إذ أعلنت بعض الأجنحة المتشددة أنها لن تقبل بنزع السلاح قبل الانسحاب الكامل للقوات الأميركية من العراق. ويعكس هذا الموقف محدودية نفوذ بغداد على الجماعات المسلحة، ويشكل تهديداً لخطة رئيس الوزراء علي الزبيدي الرامية إلى تثبيت حصر السلاح بيد الدولة. كما ربطت واشنطن تعاونها الدفاعي والاقتصادي



مع بغداد بكبح الجماعات المرتبطة بإيران، مؤكدة رفضها مشاركة أي ميليشيا في الحكومة العراقية. وخلال الأسبوع الجاري، أعلنت جماعة عصاب أهل الحق وكتائب الإمام علي أنهما بدأتا مسار وضع أسلحتهم تحت سلطة الدولة والانفصال عن الحشد الشعبي. وقبل ذلك، كان مقتدى الصدر قد أمر جماعته المسلحة، سرايا السلام، بالانفصال عن التيار الصدري والحشد الشعبي والاندماج في القوات الأمنية العراقية الرسمية. وقد رُحِبَ رئيس



الوزراء بهذه الخطوة، واعتبرها «موقفاً مسؤولاً» لتعزيز مؤسسات الدولة وسيادة القانون، فيما وصفها المبعوث الأميركي بأنها خطوة باتجاه تعزيز «هندسة النظام» في العراق. غير أن جماعات مثل كتائب حزب الله وحركة حزب الله النجباء تتخذ موقفاً مختلفاً، إذ تشترط نزع السلاح بخروج القوات الأميركية وسائر القوات الأجنبية. وتُعد هاتان الجماعتان من أبرز أذرع النفوذ الإيراني في العراق، وقد سبق لهما أن هاجمتا المصالح الأميركية في العراق والمنطقة، وقاتلتا في سوريا إلى جانب جيش بشار الأسد، كما نفذتا هجمات ضد إسرائيل بعد هجوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر. وتستند حسابات هذه الجماعات إلى عاملين: أولهما الارتباط الأيديولوجي والديني بالمرجعية السياسية – الدينية في إيران، التي ترى أن سلاح هذه الجماعات جزء من أصول جبهة المقاومة؛ وثانيهما مصلحة طهران الاستراتيجية في الحفاظ عليها كقوة ضاربة إقليمية، وخصوصاً في الظروف الحساسة الراهنة. ومن هذا المنظور، لا يتخذ القرار النهائي في بغداد بقدر ما يتحدد إلى حد كبير في طهران، وبحسب مسار المفاوضات الإيرانية – الأميركية. وتقدم الأجنحة الراضة لنزع السلاح الضغط الأميركي بوصفه انتهاكاً صريحاً لسيادة العراق وسلوكاً لقوة احتلال، وتقول إن معالجة ملف القوات الأميركية، وجماعات المعارضة الإيرانية، والقوات التركية الموجودة في العراق لمواجهة حزب العمال الكردستاني، يجب أن تسبق المطالبة بنزع السلاح. سياسياً، تختلف دوافع الجماعات؛ فعصاب أهل الحق، بعد حصولها على ٢٩ مقعداً، تسعى إلى وزارة أو وزارتين، وتحتاج إلى تقديم صورة فاعل سياسي منضبط وغير مسلح، مع بقاء شكوك جدية حول تسليم كامل أسلحتها. أما خطوة سرايا السلام فتُعد أكثر واقعية بسبب انسحاب الصدر من العملية السياسية. وتعمل الحكومة حالياً مع الجماعات المستعدة للتعاون؛ إذ شُكِّلت لجان لتسجيل المقاتلين والأسلحة والمعدات، ويجري التنسيق المباشر مع القائد العام للقوات المسلحة. وفي سامراء، أُنزلت سرايا السلام رايتها في مراسم رسمية إيداناً بيد الاندماج وداخل الإطار التنسيقي طُرحت خطة لإنهاء الملف خلال ثلاثة أشهر، مع تخصيص آلاف الوظائف الأمنية لعناصر هذه الجماعات بعد تدقيق سجلاتهم الجنائية. لكن التحدي الأكبر يبقى مالياً؛ فالعراق، مع صعوبات تصدير النفط بسبب إغلاق مضيق هرمز وتضخم القطاع العام، يواجه ضغوطاً في تمويل هذا المسار، مع احتمال اللجوء إلى قروض مصرفية داخلية. وستكشف النتيجة ما إذا كانت الدولة والإطار التنسيقي قادرين على تحويل الزخم السياسي إلى سيطرة فعلية على السلاح، أم أن ملف الميليشيات سيبقى رهينة جدول الانسحاب الأميركي وصفقة محتملة بين طهران وواشنطن.

REUTERS

الجنود الأميركيون وعائلاتهم يتكيفون مع الواقع الجديد لحرب إيران

بعد أربعة عشر أسبوعاً من بدء الهجوم الأميركي على إيران، دخل الجيش الأميركي في وضع غير مسبوق نسبياً: فلا حرب شاملة دائمة، ولا سلام حقيقي قائم. فالقوات الأميركية المنتشرة في قواعد المنطقة وعلى متن سفنها تعمل في حالة تقاع بين وقف إطلاق نار هش وتبادلات متفرقة للنيران مع إيران، في حين تواصل البحرية الأميركية فرض الحصار على الموانئ الإيرانية، وتستمر طهران في تنفيذ هجمات ضد حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، ومنهم



البحرين والكويت. ويُعد الهجوم الصاروخي الباليستي الإيراني على الكويت يوم الجمعة مثلاً على استمرار التهديد الإقليمي. ورغم إعلان وقف إطلاق النار في نيسان/أبريل، تحولت الحرب عملياً إلى مأزق متوتر. فقد أقيمت إيران مضيق هرمز مغلقاً إلى حد كبير أمام الملاحة، فيما هدد الرئيس الأميركي باستئناف القصف الواسع لإيران في حال فشل مفاوضات السلام. وقد أبقى



هذا الوضع القوات الأميركية في مستوى دائم من التأهب يُشار إليه بتعبير «إنذار المستوى العاشر»، وهو وضع يشمل تخزين الصواريخ والصواريخ الاعتراضية في القواعد، والمراقبة المتواصلة للمعلومات الواردة من الطائرات المسيّرة والأقمار الصناعية، وتحديث قوائم الأهداف داخل إيران في حال عودة الحرب الواسعة. وقد فرض هذا المستوى من الجاهزية ضغطاً عملياً ونفسياً ثقيلاً على القوات. وحذر قادة عسكريون أميركيون سابقون من أن إبقاء القوات في مثل هذه الحالة الممتدة، ولا سيما خلال فترة وقف إطلاق النار، يُعد من أصعب المهام العملية، لأن الجنود يجب أن يبقوا دائماً على عتبة التحرك الفوري. وتزداد صعوبة هذا الوضع بالنسبة إلى القوات التي تتعافى من إصابات الحرب. فقد قال أحد العسكريين الجرحى، الذي أصيب إصابة خطيرة في هجوم إيراني بطائرة مسيّرة في بداية الحرب، إنه تعرض لشظايا أدت إلى قطع شريان، وكسر في الفك، وإصابة دماغية، واصفاً صوت الطائرة المسيّرة بأنه كان يشبه طائرة صغيرة تقترب بسرعة، ثم أعقبه انفجار ولهب وضغط وحرارة شديدة. كما واجهت المستشفيات العسكرية الأميركية موجة جديدة من حالات العلاج القتالي، وهي ظاهرة باتت أقل شيوعاً بعد سنوات الحرب في أفغانستان والعراق. وقد أصيب نحو ٤٠٠ عسكري أميركي في هذا الصراع، يعاني كثيرون منهم إصابات دماغية رضية. ويقول الجيش الأميركي إن أكثر من ٩٠ في المئة من الجرحى عادوا إلى الخدمة. وفي المجمل، قُتل ١٣ عسكرياً أميركياً في هذه الحرب. غير أن ضغط الحرب لا يقتصر على القوات المنتشرة؛ فالعائلات العسكرية تعيش أيضاً تحت وطأة القلق، ونقص المعلومات الدقيقة، والأخبار المتناقضة بشأن وقف إطلاق النار. وتنشر وسائل الإعلام الرسمية الإيرانية بانتظام ادعاءات عن مهاجمة سفن وطائرات أميركية، منها ادعاء إطلاق نيران تحذيرية على سفن أميركية في خليج عُمان، وهو ما نفاه الجيش الأميركي. وبالنسبة إلى العائلات، فإن غموض التفاصيل واحتمال تكرار الهجمات بالطائرات المسيّرة والصواريخ يخلق حالة قلق يومية. وعلى المستوى الاستراتيجي، ورغم أن الولايات المتحدة وإيران تتفاوضان بشأن احتمال إعادة فتح مضيق هرمز، وهو ممر كان يعبر منه قبل الحرب نحو ٢٠ في المئة من نفط العالم، فإن أي اتفاق محتمل سيقصر على الأرجح على تمديد وقف إطلاق النار، وسيؤجل القضايا الأكثر صعوبة، ومنها البرنامج النووي الإيراني. لذلك، سيستمر المأزق العسكري والضغط على الجيش الأميركي. وتظهر مؤشرات الاستنزاف العسكري في الاستهلاك الواسع للذخائر؛ إذ حذر مسؤولون دفاعيون أميركيون من أن إعادة بناء مخزونات الصواريخ والصواريخ الاعتراضية قد تستغرق سنوات. فالحرب لا تستهلك الذخائر فحسب، بل تستنزف المعدات والموارد البشرية أيضاً. ونتيجة لذلك، أصبحت حرب إيران بالنسبة إلى الجيش الأميركي «الوضع الطبيعي الجديد»: حالة بين الحرب والسلام، تتزايد تكلفتها البشرية والنفسية والصناعية والاستراتيجية تدريجياً.

قضية الساعدي؛ الوجه الجديد للحرب بالوكالة ضد الأهداف اليهودية في أوروبا

The Guardian

تقدّم قضية المواطن العراقي البالغ من العمر ٣٢ عاماً، محمد باقر سعد داوود الساعدي، صورة معقدة عن الصلة بين الحرب بالوكالة، وشبكات الميليشيات، والعمليات الاستخبارية عبر الإنترنت، وتوظيف صغار المجرمين في أوروبا. فالساعدي، الذي أنكر في محكمة بمانهاتن الاتهامات الإرهابية الموجهة إليه وعرف نفسه بأنه «أسير حرب»، يواجه احتمال السجن المؤبد. وتكمن أهمية القضية في

أن التحقيقات القضائية والأمنية تربطه بسلسلة هجمات استهدفت مراكز يهودية في أوروبا وبريطانيا، في سياق حرب الولايات المتحدة وإسرائيل مع إيران. وتعود بداية القصة إلى أسبوع بعد انطلاق الهجمات الأميركية - الإسرائيلية المشتركة على إيران، حين نُشرت رسائل عبر تلغرام وسناب شات بدت كأنها أوامر مشفرة إلى «جنود الظل» في أوروبا. وبعد ٥٢ ساعة، انفجرت قنبلة بدائية خارج كنيس في لبيج ببلجيكا، ثم أعقبتها هجمات ضد كنيس في روتردام، ومدرسة يهودية في أمستردام، وفرع لبنك نيويورك ميلون، وفي ٢٣ آذار/مارس أحرقت أربع سيارات تابعة لجمعية خيرية يهودية في شمال لندن. وبين أوائل آذار/مارس ونهاية نيسان/أبريل، سُجِّل ما مجموعه ١٨ هجوماً استهدف معظمها مدارس أو أماكن عبادة يهودية. ولم يُقتل أحد، لكن الهجمات أثارت خوفاً واسعاً داخل المجتمع اليهودي الأوروبي. وكانت جهة مجهولة باسم «حركة أصحاب اليمين الإسلامية» تعلن مسؤوليتها عن كثير من الهجمات، أحياناً خلال دقائق. وفي البداية، ساد اعتقاد بأن تنظيمًا جديدًا شبيهًا بداعش أو القاعدة ينشط في أوروبا، لكن وثائق المحكمة تشير إلى أن هذا الاسم

كان عملياً غطاءً لنشاط الساعدي، الذي كان يدير العمليات من مكتب في بغداد.

انضم الساعدي في أوائل العشرينيات من عمره إلى ميليشيا شيعية قريبة من إيران، تشكلت بعد سقوط صدام حسين عام ٢٠٠٣ بدعم من طهران. وشارك في سوريا إلى جانب القوات المرسلة لدعم نظام بشار الأسد، ثم في الحرب ضد داعش في العراق. ولا يزال دوره الدقيق غير واضح، غير أن آثار أنشطته مثل الاغتيال والخطف وتوفير السلاح وتوزيعه تظهر في سجلاته الإعلامية والرقمية. كما كانت له صلات مهمة بمسؤولين إيرانيين



كبار، وخصوصاً في الحرس الثوري، ويبدو أن قاسم سليمان كان أبرز داعميه ونموذجه. وفي السنوات اللاحقة، قام برحلات متعددة إلى أوروبا وآسيا، من بينها فرنسا وماليزيا وإسبانيا، وربما النمسا. ويظهر جواز سفره الخدمي العراقي سافراً إلى إسبانيا في آب/أغسطس ٢٠٢٣، كما صدرت له تأشيرة إيطالية لمنطقة شنغن ثم ألغيت. ويرى محللون أنه لعب دوراً في شبكات توريد الطائرات المسيّرة وقطعها في أوروبا وخارجها، وربما استخدم أسفاره لتنظيم اللوجستيات أو التواصل مع دبلوماسيين أو بناء قنوات اتصال سرية. وكان البعد الآخر من نشاطه عمليات معلوماتية ودعائية عبر الإنترنت؛ إذ شارك في إدارة شبكة من قنوات تلغرام المرتبطة بميليشيات شيعية مدعومة من إيران، واستخدم حساباته الشخصية بنشاط. ووفقاً لللائحة الاتهام الأميركية، ظهرت أثناء هجوم حرق على كنيس في شمال غربي لندن في ١٨ نيسان/أبريل صور في هاتفه تُظهره مع رجال آخرين في اتصال فيديو يحمل شعار الجماعة، فيما يأمر شخص بالإنجليزية بالقاء ولاعة. وبعد أيام، عقب طعن رجلين يهوديين في شمال لندن، أمر الساعدي أحد معارفه في جماعة ميليشياوية عراقية بنشر الخبر، رغم أنه لم يشارك على ما يبدو في الهجوم. ثم تحدث عن احتمال إطلاق نار في مطعم، لكن الهجوم لم يقع لأنه اعتُقل بعد ذلك بقليل في فندق بإسطنبول ونُقل إلى الولايات المتحدة. وتقول السلطات الأميركية إنه طلب المساعدة لمهاجمة مجتمعات يهودية في أميركا، وتحدث حتى عن استهداف الابنة الكبرى للرئيس الأميركي، من دون أن يعلم أن مخاطبه عميل سري في مكتب التحقيقات الفيدرالي. ومنذ اعتقاله لم يُسجَل هجوم جديد. وعلى المستوى الميداني، كان كثير من المنفذين في بريطانيا وفرنسا وبلجيكا مراهقين أو مجرمين صغاراً جُندوا عبر شبكات التواصل، أحياناً مقابل ٣٠٠ يورو فقط، بل إن بعضهم لم يكن يعلم بالطابع اليهودي للأهداف. وتكشف هذه القضية أن الحرب بالوكالة الجديدة قادرة، بكلفة محدودة وعبر الشبكات الاجتماعية وعناصر قابلة للاستبدال بالكامل، على تحدي الأمن الداخلي الأوروبي.

BROOKINGS

معظم الأميركيين يقولون إن حرب إيران سيئة للولايات المتحدة

مع وصول حرب إيران إلى مرحلة حساسة، يبدو أن واشنطن وطهران تميلان إلى تمديد وقف إطلاق نار هش أكثر من استعدادهما لمعالجة الخلافات الجوهرية. ومن الأسباب المهمة لهذا الوضع استمرار تدمير الرأي العام الأميركي من الحرب. فخلفاً لكثير من الحروب الأميركية الحديثة التي غالباً ما تبدأ بدعم أولي أو بما يُعرف بـ «الالتفاف الوطني في مواجهة الأزمة»، واجهت الحرب التي بدأتها الولايات المتحدة وإسرائيل ضد إيران معارضة واسعة من

الرأي العام منذ بدايتها. وتُظهر نتائج أحدث استطلاع أجري بين ١٣٧٧ بالغاً أميركياً في الفترة من ١٥ إلى ٢١ أيار/مايو ٢٠٢٦ أن أغلبية الأميركيين تعتقد أن الحرب أضرت بمصالح الولايات المتحدة أكثر مما خدمتها. فقد قال ٥٦ في المئة من المستطلعين إن تأثير الحرب في مصالح أميركا داخلياً وخارجياً كان «سلبياً أكثر منه إيجابياً». ولم يَز سوى ١٢ في المئة أنه كان «إيجابياً أكثر منه سلبياً»، فيما اعتبر ٩ في المئة أن تأثيرها كان إيجابياً وسلبياً في الوقت نفسه، وأجاب ٢١ في المئة



بأنهم لا يعرفون. وتبدو الفجوة الحزبية في هذا التقييم شديدة الوضوح؛ إذ يرى ٨٤ في المئة من الديمقراطيين و٦٣ في المئة من المستقلين أن نتائج الحرب على مصالح الولايات المتحدة كانت سلبية في الغالب. وحتى بين الجمهوريين، تجاوز التقييم السلبي، بنسبة ٣٣ في المئة، التقييم الإيجابي الذي بلغ ٢٥ في المئة. أما من حيث العمر، فلا تظهر فروق كبيرة؛ فقد قال ٥٥ في المئة ممن هم دون ٣٥ عاماً و٥٧ في المئة ممن تبلغ أعمارهم ٣٥ عاماً فأكثر إن أثر الحرب في المصالح الأميركية كان سلبياً في الغالب، ما يدل على أن التشاؤم إزاء الحرب لا يقتصر على فئة سياسية أو عمرية محددة. وفي ما يتعلق بنتيجة الحرب، لا يقدّم الرأي العام صورة واضحة عن انتصار أميركي. فقد قال ١٦ في المئة فقط من إجمالي المشاركين إن الولايات المتحدة انتصرت أو هي في طريقها إلى الانتصار، أي أقل من واحد من كل ستة أميركيين. وفي المقابل، يرى ٣٨ في المئة أن لا الولايات المتحدة ولا إيران قد انتصرتا أو هما في طريقهما إلى الانتصار. وقال ٧ في المئة إن إيران انتصرت أو هي في طريقها إلى الانتصار، فيما اعتبر ١٣ في المئة أن الحكم لا يزال مبكراً، وأجاب ٢٤ في المئة بأنهم لا يعرفون. وتبدو الفروق الحزبية في هذا الجانب لافتة أيضاً؛ إذ يقول ٣٩ في المئة من الجمهوريين إن الولايات المتحدة انتصرت أو تتجه إلى الانتصار، لكن هذا الرأي لا يظهر إلا لدى ١ في المئة من الديمقراطيين و١٢ في المئة من المستقلين. في المقابل، يعتقد ٥٦ في المئة من الديمقراطيين و٤٢ في المئة من المستقلين و٢٤ في المئة من الجمهوريين أن أياً من الطرفين ليس رابحاً في الحرب. ومن زاوية الأجيال، لا يؤمن بانتصار أميركا سوى ١١ في المئة ممن هم دون ٣٥ عاماً، مقابل ١٨ في المئة بين من تبلغ أعمارهم ٣٥ عاماً فأكثر. كما قال ٣٣ في المئة من الشباب دون ٣٥ عاماً إنهم لا يعرفون، مقابل ٢١ في المئة في الفئة العمرية الأكبر. وقبل اندلاع الحرب في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٦، لم يكن سوى ٢١ في المئة من الأميركيين يؤيدون هجوماً محتملاً على إيران، ولم يكن سوى ٣٠ في المئة يعتقدون أن حرباً كهذه ستخدم مصالح الولايات المتحدة. وبعد بدء الحرب، ارتفع التأييد داخل القاعدة الجمهورية للرئيس، وبلغ في استطلاع أولي ٧٧ في المئة، لكن لم تحدث قفزة واسعة في الدعم على المستوى الوطني. فقد ظل الديمقراطيون والمستقلون وجزء من الجمهوريين معارضين للحرب. والخلاصة العامة لهذه المعطيات أن حرب إيران لا تحظى بشعبية في الرأي العام الأميركي، بل يُنظر إليها على نحو متزايد بوصفها حرباً مكلفة ومن دون انتصار واضح. ومن غير المرجح أن ينجح استمرار الحرب في عكس هذا الانطباع السلبي، لأن المسألة لا تتعلق فقط بمعارضة أخلاقية أو حزبية، بل بشك جدي في جدوى الحرب بالنسبة إلى المصالح الوطنية الأميركية.

<https://www.brookings.edu/articles/most-americans-say->

رهان ترامب غير الموفق على اتفاقات أبراهام؛ التطبيع العربي - الإسرائيلي تحت ظل حرب إيران والأزمة الفلسطينية

WAR ON THE ROCKS

قوبلت محاولة الرئيس الأميركي دفع القادة العرب والمسلمين إلى توسيع اتفاقات أبراهام، بوصف ذلك شرطاً أو ثمناً سياسياً لتسوية حرب إيران، بصمت وتجاهل إقليميين. ولا يعود هذا الصمت إلى غياب موقف بشأن تطبيع العلاقات مع إسرائيل؛ إذ سبق للدول العربية والإسلامية أن عبّرت عن موقفها الجماعي في إطار مبادرة السلام العربية عام ٢٠٠٢: تطبيع علاقات إسرائيل مع أكثر من خمسين دولة مقابل انسحاب إسرائيلي كامل من الأراضي المحتلة، وقبول



قيام دولة فلسطينية مستقلة، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين. وقد رفضت إسرائيل هذا العرض على مدى أكثر من أربعة وعشرين عاماً، رغم تكراره مرات عديدة. ويتمثل الخطأ الرئيسي لواشنطن في هذا الملف في أنها تنظر إلى الدول العربية والإسلامية بوصفها متلقية سلبية للحوافز الأميركية، لا بوصفها أطرافاً تمتلك مصالح استراتيجية وقيوداً داخلية وذاكرة تاريخية مستقلة. فتوسيع اتفاقات أبراهام في واشنطن ليس مجرد مشروع ترامبي، بل يحظى بإجماع نسبي عابر للحزبين؛ حتى إن إدارة بايدن جعلت تطوير هذه الاتفاقات أولوية في استراتيجية الأمن القومي لعام ٢٠٢٢. غير أن اختلاف

مقاربة ترامب يكمن في تحويل توسيع التطبيع إلى أداة ضغط وشرط إلزامي في ملف إيران، والتحدث إلى دول المنطقة بلغة «الدّين». ومن منظور إقليمي، يبدو هذا التأطير مقلوباً تماماً؛ فكثير من العواصم العربية ترى أن على الولايات المتحدة إدارة تداعيات أزمة شاركت فيها خلافاً لرغبة شركائها الإقليميين. فقبل الحرب، عارضت عدة دول عربية الهجوم الأميركي - الإسرائيلي على إيران. والآن، بعد أكثر من ثلاثة أشهر، تحملت هذه الدول نفسها الضربات الانتقامية الإيرانية، وازدادت شكوكها في صدقية الضمانات الأمنية الأميركية. وفي مثل هذا المناخ، تبدو المطالبة بمزيد من التطبيع مع إسرائيل غير واقعية وغير قابلة للدفاع عنها سياسياً. أما العقبة الأخرى فهي سلوك الحكومة الإسرائيلية الحالية. فمنذ عام ٢٠٢٣، أصبح الرأي العام العالمي أكثر سلبية تجاه إسرائيل بدرجة كبيرة، ولا سيما بسبب الدمار الواسع في غزة. فقد أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي أنه كلف الجيش بالسيطرة على ٧٠ في المئة من غزة وحصر الفلسطينيين في شريط ضيق من الأرض. وفي الوقت نفسه، باتت الضفة الغربية عملياً على عتبة الضم، ويتعرض المسجد الأقصى في القدس الشرقية المحتلة لضغط مستمر، فيما تسيطر القوات الإسرائيلية في لبنان على مساحة أكبر من أي وقت مضى خلال العشرين عاماً الأخيرة، وفي سوريا على مساحة أوسع من أي وقت سابق. كما زادت قضية الإبادة الجماعية أمام محكمة العدل الدولية وملاحقات المحكمة الجنائية الدولية الكلفة السياسية للتطبيع. وفي حالة المملكة العربية السعودية، أصبحت الفجوة شبه عصية على الجسر؛ فقد أكدت الرياض مراراً أن وجود مسار موثوق لقيام دولة فلسطينية شرط مسبق لأي تطبيع. كما عززت حرب إيران هذا الحساب، لأن السعودية لا ترى سبباً لتقوية يد حكومة ضحت باستقرار المنطقة في حرب مع إيران رغم معارضة دول الخليج. أما مطالبة مصر والأردن فتفتقر إلى منطق استراتيجي، لأن القاهرة أبرمت السلام مع إسرائيل منذ عام ١٩٧٩، وعمان منذ عام ١٩٩٤؛ وانضمامهما إلى إطار صُمم لاستقطاب دول جديدة لا يخلق منفعة إضافية، بل يضيف كلفة داخلية فحسب. أما مطالبة باكستان فهي الأغرب، لأن المجتمع الباكستاني من الداعمين الثابتين لفلسطين، وقد شدد قائد الجيش الباكستاني، بعد الضغوط الأميركية، على ضرورة حل الدولتين وقيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس. وحتى إذا رأت واشنطن أن توسيع التطبيع ممكن، فمن غير المرجح أن ترغب دول الخليج في الانضواء تحت إطار قديم صمّمته الولايات المتحدة والإمارات. فالسعودية، خصوصاً في ضوء تنافسها الراهن مع الإمارات، ستسعى على الأرجح إلى اتفاق مستقل وبمواصفات خاصة بها. والخلاصة أن الضغط الأميركي المفرط لتوسيع اتفاقات أبراهام قد يأتي بنتائج عكسية، ويدفع النقاش حول هندسة أمن الخليج نحو نموذج أقل اعتماداً على واشنطن. فالتطبيع العربي - الإسرائيلي ليس مستبعداً إلى الأبد، لكن مساره الحقيقي يمر عبر تغيير جذري في سياسة إسرائيل تجاه الفلسطينيين، لا عبر الضغط على الدول العربية والإسلامية.

FOREIGN POLICY

هل تمتلك الولايات المتحدة الأسلحة اللازمة لخوض حرب تجارية؟

FP

دخلت السياسة التجارية الأميركية مرحلة ما بعد التجارة الحرة؛ مرحلة أفسحت فيها «الكفاءة الاقتصادية» المجال أمام «الأمن الاقتصادي»، وأصبح الهدف الرئيسي تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي، وحماية الصناعات المتقدمة، وتقليل الاعتماد على المنافسين الخارجيين. أما التوقيت الدقيق لهذا التحول فلا يزال محل نقاش: فربما بدأ مع عجز واشنطن عن منع فشل مفاوضات الدوحة عام ٢٠٠٨، أو مع معارضة المرشحين الرئيسيين في انتخابات ٢٠١٦ لاتفاقية الشراكة عبر



المحيط الهادئ. لكن النتيجة واضحة: فقد أصبحت القومية الاقتصادية اليوم المنطق الغالب في التجارة الدولية. ويتمثل محور النقاش في أن الصين أخلت بنظام التجارة العالمية، وأن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على الاتكاء على أيديولوجيا التجارة الحرة غير المشروطة. فالصين تفرق الأسواق العالمية بفائض إنتاجها بأسعار أدنى من مستوى السوق، فتقصي المنتجين المنافسين، وفي الوقت نفسه تُبقي الشركات الصينية في موقع مهيمن. وفي مثل هذه الظروف، لا تنجح القيود التجارية إلا إذا استطاعت إلحاق «ضرر غير متماثل» بالمنافس؛ لأن الرسوم الجمركية وضوابط التصدير والعقوبات غالباً ما تُلحق ضرراً أيضاً باقتصاد

الدولة التي تفرضها. ولذلك، فإن الاستراتيجية المقترحة للانتصار في الحرب التجارية لا تقوم على هجوم جمركي فحسب، بل على مزيج من الاستثمار الصناعي، وتخزين المواد الحيوية، والدعم الموجه للصناعات الاستراتيجية، والاستخدام المحسوب للاختناقات الاقتصادية. وتُعد الطاقة، والعناصر الأرضية النادرة، والتقنيات المتقدمة من المجالات التي قد تتحول فيها التبعية الخارجية إلى تهديد أمني. وتُظهر تجربة الصين في التحول إلى القوة الأولى في العناصر الأرضية النادرة أن بكين لم تستثمر في الاستخراج فقط، بل تلاعبت بالأسعار أيضاً لمنع ربحية المنافسين؛ وهذه هي السياسة الصناعية الهجومية التي تضحي بالربح قصير الأجل من أجل الهيمنة الاستراتيجية. ومع ذلك، فإن تقليد النموذج الصيني بالكامل صعب بالنسبة إلى الولايات المتحدة؛ لأن تنفيذ مشاريع خاسرة في نظام ديمقراطي يواجه مقاومة سياسية. وقد أظهر فشل مشروع سوليندرا، شركة الطاقة الشمسية التي حصلت على دعم عبر قرض حكومي بقيمة ٥٢٧ مليون دولار، كيف يمكن لإخفاق مشروع واحد أن يضع مجمل السياسة الصناعية الحكومية موضع مساءلة. لذلك، يُقترح أن تتم المساعدات غالباً عبر الاعتمادات الضريبية، بحيث تستثمر الشركات أولاً ثم تتمكن لاحقاً من استرداد جزء من تكاليفها. كما أن الرسوم الجمركية وقيود الاستيراد تحمل نتائج مكلفة: ارتفاع الأسعار داخلياً، وتراجع المنافسة، واحتمال الرد الخارجي، ونشوء صناعات محمية قليلة الحركة. ففي عام ١٩٧٣، عندما قيّدت الولايات المتحدة صادرات الصويا إلى اليابان للسيطرة على الأسعار المحلية، جاءت النتيجة عكسية؛ إذ تعاونت اليابان مع البرازيل، فتحوّلت الأخيرة إلى قوة كبرى في إنتاج الصويا. ولاحقاً، ضغطت الصين بفاعلية على المزارعين الأميركيين عبر وقف واردات الصويا من الولايات المتحدة والاعتماد على البرازيل. وفي ثمانينيات القرن الماضي، زادت قيود استيراد السيارات اليابانية أرباح ديترويت، لكنها لم تؤد إلى تحسين تكنولوجيا السيارات الصغيرة في أميركا. والمفهوم الحاسم في الحرب التجارية هو «الاختناق». فقد نجحت إندونيسيا عام ٢٠١٤ في جذب الاستثمارات الأجنبية عندما حظرت تصدير النيكل، لأنها كانت تنتج نحو ٦٠ في المئة من نيكل العالم؛ لكن السياسة نفسها فشلت في حالة البوكسيت بسبب وفرة المعروض العالمي. وبالنسبة إلى الصين، تمثل العناصر الأرضية النادرة اختناقاً فعالاً؛ أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فتؤدي آلات وبرمجيات إنتاج أشباه الموصلات، وكذلك هيمنة الدولار، هذا الدور. غير أن توظيف الدولار كسلاح قد يدفع المنافسين إلى تطوير بدائل، بينها اليوان. والخلاصة أن الحرب التجارية من دون تقييم دقيق للقوة والضعف والكلفة السياسية والقدرة على تحمل الألم الاقتصادي تبقى خطرة. أما اقتراح نظام تجاري جديد قائم على تجارة متوازنة، ورسوم متفاوتة على الدول ذات الفوائض أو العجزات المفرطة، واحتياطات استراتيجية، وأسعار دنيا، ودعم مضبوط، فهو محاولة لاحتواء الفوضى الراهنة. والهدف هو منع الحروب التجارية وعدم تحولها إلى صراعات عسكرية، لكن تنفيذ مثل هذا النظام يتطلب إرادة سياسية وتعاوناً دولياً وقبولاً بالكلف الداخلية.

WSJ

السلام المكلف مع إيران؛ لماذا يشكل الإفراج عن الأصول أزمة لترامب؟

THE WALL STREET JOURNAL.
WSJ

وصلت المفاوضات غير المباشرة بين الولايات المتحدة وإيران للتوصل إلى اتفاق أولي ينهي الحرب إلى إحدى أكثر نقاطها تعقيداً: فطهران تطالب بوصول سريع إلى أصولها المجمدة، فيما سيكون قبول هذا المطلب مكلفاً سياسياً للغاية بالنسبة إلى الرئيس الأميركي. فالمشكلة الأساسية أن أي إفراج مبكر عن الموارد المالية الإيرانية سيُقَارَن فوراً بانتقادات ترامب السابقة للاتفاق النووي لعام ٢٠١٥؛ ذلك الاتفاق الذي وصفه مراراً بأنه «أسوأ صفقة» لأنه أتاح لإيران الوصول إلى



الأموال، قبل أن ينسحب منه عام ٢٠١٨. وفي عام ٢٠١٦، انتقد ترامب، خلال المناظرة الانتخابية، دفع ١/٧ مليار دولار نقداً لإيران بعد تنفيذ الاتفاق النووي، وقال إن هذا المبلغ «يكفي لملء هذه القاعة». والآن عادت القضية نفسها لتواجهه: فحرب إيران لا تحظى بشعبية داخل الولايات المتحدة، وترامب يريد الخروج من الأزمة، لكن الطرف المقابل يجعل الوصول الفوري إلى الموارد المالية شرطاً رئيسياً لأي اتفاق. وتطالب إيران، في أي تسوية، بالوصول إلى عشرات المليارات من الدولارات من الأصول المجمدة بموجب العقوبات الأميركية. وتشمل مطالبة طهران المحددة نحو ١٢ مليار دولار في بداية الاتفاق، و٢٤ مليار دولار إضافية خلال فترة السنتين

يوماً من المفاوضات التي تلي الاتفاق الأولي. ويؤكد المسؤولون الإيرانيون أن هذه الأموال تعود إلى إيران، لا إلى الولايات المتحدة. ولا تمثل هذه المطالبة بالنسبة إلى طهران مجرد امتياز اقتصادي، بل اختباراً للثقة، وضماناً متبادلاً، ووسيلة لإظهار نجاح دبلوماسي بعد الحرب أمام الرأي العام الداخلي. في المقابل، تقول واشنطن إن إيران قد تتمكن في نهاية المطاف من الوصول إلى جزء من أصولها المحتجزة، لكنها لن تفرج عن الأموال منذ البداية، ولن تقدم التزاماً بأرقام محددة. كما تعارض الإدارة الأميركية تخفيفاً واسعاً للعقوبات، بما في ذلك منح إعفاء نفطي يسمح لإيران بالتصدير من دون عقوبات. ويرى منتقدو الدبلوماسية في الولايات المتحدة أن الإفراج عن الأموال سيعزز القدرة الدفاعية الإيرانية ودعمها لشبكات إقليمية مثل حماس وحزب الله اللبناني. وتشير التقديرات إلى أن لدى إيران نحو ١٥٠ مليار دولار من الأصول غير القابلة للوصول، تتكون أساساً من عائدات نفطية سابقة واحتياطات نقدية أجنبية. ويقع جزء كبير من هذه الموارد في الخارج، ولا سيما في الصين، وهي عائدات لا يمكن تحويلها بسبب العقوبات على النظام المصرفي الإيراني. وإضافة إلى ذلك، توجد ٦ مليارات دولار من إيرادات إيران في قطر لشراء سلع ذات طابع إنساني في معظمها، ونحو مليار دولار في عُمان، وحوالي ١٥ مليار دولار في مصارف العراق ناتجة عن صادرات الكهرباء والغاز الطبيعي الإيراني إلى هذا البلد. وقد حاولت طهران الاستعانة بقطر للإفراج عن الموارد، ومن الخيارات المطروحة إنشاء خط أنابيب قطري بضمان الإيرادات الإيرانية هناك؛ لكن ذلك صعب من دون ضوء أخضر من واشنطن، لأن تقديم خدمات مالية مهمة للنظام المصرفي الإيراني محظور بموجب العقوبات الأميركية. وهناك خيار آخر يتمثل في السماح المحدود بالسحب من الأموال الموجودة في قطر وعُمان والعراق لأغراض إنسانية، وهو مسار أكثر قابلية للضبط في نظر واشنطن وأكثر قابلية للدفاع عنه سياسياً. أما الخيار الأعلى كلفة فهو إصدار إعفاء من العقوبات على صادرات النفط الإيرانية إلى الصين؛ وهو إجراء قد يحرر الأموال المجمدة في الصين ويجعل صادرات النفط الإيرانية أكثر رسمية ويساعد في استقرار سوق النفط العالمية، لكنه سيُعد تنازلاً واضحاً جداً لطهران. ويبقى الموقف الرسمي الأميركي حتى الآن متشدداً: لا تخفيف للعقوبات ولا إفراج عن الأصول قبل خطوات إيرانية واضحة لتقييد البرنامج النووي وتسليم مخزونات اليورانيوم المخصب. ولهذا أصبح المال النقدي العقدة الرئيسية في الاتفاق، عقدة تمس الاقتصاد الإيراني المتضرر كما تمس الحسابات السياسية لترامب.

FOREIGN AFFAIRS

الماراتيون العسكري الأمريكي؛ حرب إيران وضرورة إعادة بناء قدرة البنتاغون على خوض حروب الاستنزاف

FOREIGN AFFAIRS

أظهرت الحرب الأمريكية الأخيرة ضد إيران، خلافاً للوعد الأولي بنهاية سريعة، أن الحروب الحديثة غالباً لا تكون قصيرة وحاسمة وقليلة الكلفة. فقد وعد الرئيس الأمريكي في بداية العملية بأن الحرب ستستمر «أربعة إلى خمسة أسابيع» وأنها «لن تكون صعبة»، لكن المواجهة استمرت عملياً أكثر من شهر، ولم تتمكن واشنطن من دفع طهران إلى استسلام سهل، وانتهى الطرفان إلى وقف إطلاق نار هش لم يمنع الهجمات المتبادلة بينهما وضد شركائهما. ويؤكد هذا المسار أن الجيش الأمريكي يحتاج

إلى الاستعداد لحروب استنزاف طويلة، لا لعمليات خاطفة فحسب. ولا تزال القدرة العسكرية الأمريكية عالية جداً في تنفيذ عمليات معقدة ومحددة؛ فعملية كاراكاس الليلية لاعتقال رئيس فنزويلا وزوجته، من دون خسائر أميركية وفي أقل من ثلاث ساعات، عكست كفاءة قوات العمليات الخاصة. كما أن الهجوم المفاجئ في حزيران/يونيو ٢٠٢٥ على البرنامج النووي الإيراني أظهر قوة قاذفات الشبح «بي-٢» التي قطعت نصف العالم وتجاوزت الدفاعات الإيرانية المعقدة. كذلك، تطلبت الضربات الأولى في العملية الأخيرة، التي أدت إلى تصفية جزء من القيادة الإيرانية، تنسيقاً دقيقاً بين الاستخبارات الأميركية والقوة الجوية للحلفاء. غير أن هذه



النجاحات كانت ذات أهداف محدودة؛ فعندما أصبح الهدف هو إرغام إيران على التخلي الكامل عن برنامجها النووي وتحمل حرب أوسع، ظهرت حدود القوة الأميركية. فإيران، رغم خسائرها على مستوى القيادة، استطاعت مواصلة حرب طويلة بفضل ترسانتها الكبيرة من الصواريخ والطائرات المسيّرة واستخدامها الذكي لها. وقد أتاحت المسيّرات الرخيصة، ولا سيما «شاهد»، إغراق أنظمة الدفاع الجوي الأميركية ومهاجمة القواعد الإقليمية، وهي قدرة لم يكن عراق صدام يمتلكها في عامي ١٩٩١ و٢٠٠٣. كما تمكنت إيران من استهداف أهداف محددة، بينها رادارات الدفاع الجوي، وتحاول الولايات المتحدة التكيف مع هذه الحقيقة الجديدة، لكنها لا تزال تعاني ضعفاً في حماية قواعدها وموانئها ومطاراتها ومنشأتها الثابتة. فقد أدى ضعف الاستثمار في ملاجئ حماية الطائرات إلى خسارة طائرات باهظة الثمن للتزود بالوقود والقيادة والسيطرة. كما واجه اعتماد واشنطن التقليدي على التفوق الجوي حدوداً واضحة؛ فبرغم القوة التدميرية للضربات الأميركية والإسرائيلية، لم تُجبر هذه الهجمات القيادة الإيرانية على التراجع، بل تمكنت إيران من إسقاط طائرات مثل «إيه-١٠» و«إف-١٥». وفي حرب الاستنزاف، لا تعتمد القوة العسكرية على مهارة القوات فقط، بل على القدرة الصناعية والاقتصادية، وحجم الذخائر، وسرعة إنتاجها. فقد استهلكت الولايات المتحدة خلال فترة قصيرة عدداً كبيراً من الصواريخ والمسيّرات، وتشير التقديرات إلى استخدام نحو نصف مخزون الصواريخ الضاربة الدقيقة وما لا يقل عن نصف صواريخ «ثاد» الاعتراضية، فيما قد تستغرق إعادة بناء هذه المخزونات سنوات. وستكون المشكلة أخطر في حرب مع منافس أقوى مثل الصين. وقد بدأت عقود شراء طويلة الأجل، ودخول شركات جديدة، وتحديث خطوط الإنتاج، لكن موازنة ٢٠٢٧ لا تغطي إلا جزءاً من الالتزامات المطلوبة. والحل يكمن في توسيع شراء الذخائر، وضمان الطلبات لسنوات، وإنشاء خطوط إنتاج قابلة للتوسع، واستخدام ذخائر موجهة بعيدة المدى أقل كلفة، وتطوير دفاعات حديثة تشمل الدفاع الطبقي، والليزر، والموجات الميكرووية العالية الطاقة، والمنظومات الفضائية لتعقب الأهداف المتحركة، مع تحديث الردع النووي. فالخصوم، مثل الصين وروسيا وكوريا الشمالية وإيران، يدرسون قدرات أميركا ونقاط ضعفها معاً؛ ولذلك يجب على واشنطن الحفاظ على حضورها العالمي، وتعميق التعاون مع حلفائها، ودفعهم إلى استثمارات دفاعية أكبر. والخلاصة أن الولايات المتحدة لا ينبغي أن تضحى بالنوعية من أجل الكمية، لكن النوعية وحدها لم تعد كافية في عصر الحروب طويلة.

The Economist

اشتراكية الجيل زد، من زهران إلى زاك وما بعدهما

أعيد تعريف الأفكار اليسارية في كل مرحلة تاريخية بما يتناسب مع أزمتها وبنائها الاقتصادية وتركيباتها الاجتماعية. فبعد الحرب العالمية الثانية، ولا سيما في أوروبا، استمدت الاشتراكية قوتها الأساسية من الصناعات الثقيلة ذات الطابع النقابي الكثيف. ولم يكن هدف هذا التيار الإطاحة الكاملة بالرأسمالية، بل إدارتها وكبحها عبر تأميم الخدمات العامة، وتوسيع إعادة توزيع الدخل، وتعزيز دولة الرفاه. وفي هذا الإطار، كانت الرأسمالية



تقبل من حيث المبدأ، لكنها ينبغي أن تخضع لسيطرة الدولة وأن توضع في خدمة العدالة الاجتماعية. وبعد الأزمة المالية بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩، طرح جيل جديد من اليساريين، يمكن تسميتهم «اشتراكيي الألفية»، نقداً مختلفاً. فمن وجهة نظرهم، حقق النموذج الأوروبي لما بعد الحرب إنجازات مهمة في الرفاه وإعادة التوزيع، لكنه أفرز تدريجياً قيادات ابتعدت عن العمال العاديين، وتعاملت مع أزمة المناخ بقدر مفرط من السلبية والاطمئنان. لذلك لم تعد المسألة مقتصرة على توزيع الدخل أو الملكية العامة، بل أصبحت حوكمة الشركات، ومشاركة العمال، والاستدامة البيئية في صلب النقاش. وكان الحل الذي اقترحه هذا التيار هو إصلاح الرأسمالية بعمق من داخلها: إشراك العمال في مجالس إدارة الشركات، وإنشاء تعاونيات مملوكة للعاملين، وتقديم دعم مالي حكومي للتقنيات الخضراء. وكان هدف هذه السياسات بناء رأسمالية أكثر دواماً وعدالة وانسجاماً مع البيئة؛ رأسمالية لا تكتفي بالنظر إلى الربحية، بل تأخذ أيضاً في الاعتبار توسيع الملكية، ومشاركة قوة العمل، والمساءلة المناخية. أما اليوم، فإن الجيل زد يعيد تعريف جدول أعمال اليسار في ظروف مختلفة عن المرحلتين السابقتين معاً. فقد نشأ هذا الجيل في عالم يواجه في آن واحد تفاوتاً حاداً، وأزمة سكن، وانعداماً في الأمن الوظيفي، وديوناً ثقيلة، وتراجعاً في الثقة بالمؤسسات التقليدية، وقلقاً دائماً بشأن المستقبل المناخي. ومن هذا المنظور، لا تمثل الاشتراكية الجديدة عودة بسيطة إلى تأميمات ما بعد الحرب، ولا مجرد استمرار للبرنامج الإصلاح لجيل الألفية، بل محاولة لصياغة مجموعة جديدة من الأفكار الاقتصادية القادرة على الاستجابة للقلق المادي والجيلي الراهن. وتكمن أهمية هذا التحول في أن اليسار الجديد يرى الرأسمالية، أكثر من ذي قبل، لا بوصفها مسألة ملكية أو توزيع دخل فحسب، بل نظاماً مرتبطاً بسلطة الشركات، وأمن الحياة، والمستقبل المناخي، والكرامة السياسية للعمال والمستهلكين. لذلك ينبغي النظر إلى صعود اشتراكية الجيل زد بوصفه مؤشراً إلى تحول في لغة اليسار العالمي وأولوياته؛ تيار يسعى إلى أن يصوغ من إرث دولة الرفاه، ونقد الأزمة المالية، والقلق البيئي والجيلي، جدول أعمال اقتصادي جديداً.

هروب الشركات الأجنبية من كوبا بسبب انهيار اقتصادها

THE WALL STREET JOURNAL.
WSJ

دخل الاقتصاد الكوبي مرحلة حرجية، وبات خروج الشركات الأجنبية يفرض ضغطاً إضافياً على جزيرة تواجه في الوقت نفسه انهياراً داخلياً وتصعيداً في ضغوط الإدارة الأميركية. وابتداءً من يوم السبت، سئُتلق معاملات ماستركارد وفيزا للزوار الأجانب غير الأميركيين في كوبا، في حين كان المواطنون الأميركيون محرومين أصلاً من استخدام بطاقاتهم في هذا البلد. ويشكل هذا التطور ضربة خطيرة لقطاع السياحة وتدفق العملات الأجنبية، وهما مجالان حيويان للاقتصاد الكوبي الحكومي والضعيف. وفي الوقت ذاته، بدأت مجموعات فندقية كبرى تقليص أنشطتها أو إنهائها. فقد

أعلنت مجموعتا إيبيروستار وميليا الإسبانيتان أنهما ستتخيلان عن إدارة ما لا يقل عن اثني عشر فندقاً كوبياً. وتحديث ميليا تحديداً عن وقف إدارة خمسة عشر فندقاً، وعزت ذلك إلى ظروف خارجة عن سيطرة الشركة، من بينها أزمة الطاقة وتراجع الطلب. كما أعلنت إيبيروستار وقف إدارة اثني عشر فندقاً في إطار التكيف مع البيئة التنظيمية الدولية. أما شركة رويالتون الكندية فقد أنهت نشاطها بعد الانخفاض الحاد في السياحة. وكانت عدة شركات طيران كبرى قد ألغت في وقت سابق رحلاتها إلى كوبا بسبب نقص وقود الطائرات. أما الغموض الأهم فيتعلق بمستقبل شركة التعدين الكندية شيريت إنترناشونال، وهي



من أبرز المستثمرين الأجانب في كوبا، إذ استخرجت على مدى أكثر من ثلاثة عقود عشرات آلاف الأطنان من النيكل والكوبالت سنوياً من منجم موآ في شرق البلاد، وساعدت في الحفاظ على إحدى الصناعات التصديرية الأساسية لكوبا. وقد أعلنت الشركة الشهر الماضي تعليق أنشطتها وإجلاء موظفيها من كوبا. ورغم أن شيريت لم تُستهدف رسمياً بموجب الأمر التنفيذي الأميركي، فإنها أعلنت أن صدور ذلك الأمر غير ظروف عملها بشدة. وفي أعقاب الأزمة، استقال المدير المالي، والمدقق الخارجي، وعدة أعضاء في مجلس الإدارة. وكانت الشركة قد أعلنت أولاً حُلَّ استثماراتها المشتركة في كوبا، ثم عادت وأعلنت توقيع اتفاق أولي غير ملزم لبيع الحصة المسيطرة إلى غيلون كابيتال، وهي جهة خاصة مرتبطة بري واشبرن، رجل الأعمال الجمهوري والمسؤول السابق في إدارة ترامب. وقد هبطت قيمة أسهم شيريت بأكثر من ٥٠ في المئة وسط هذه الاضطرابات. ولا يعود سبب هذا الخروج الواسع إلى قصور اقتصادي فحسب، بل أيضاً إلى تصاعد ضغط واشنطن. ففي أيار/مايو، صدر أمر تنفيذي ضد المجموعة الاقتصادية العسكرية «غائيسا»، التي تعدها الولايات المتحدة قلب البنية الاقتصادية – الأمنية للنظام الكوبي، وتزعم أنها تسيطر على ما لا يقل عن ٤٠ في المئة من اقتصاد البلاد، بما في ذلك كثير من الفنادق العاملة بالشراكة مع شركات أجنبية. وبات المستثمرون الأجانب مضطربين إلى الاختيار بين مواصلة التعاون مع كيانات مرتبطة بالجيش الكوبي وخطر التعرض لعقوبات ثانوية. كما فُرضت عقوبات على مشروع موآ المشترك للنیکل، لأن واشنطن تعتبره داعماً لنظام قمعي. وداخلياً، انهيار الاقتصاد الكوبي بعد سنوات من سوء الإدارة والفساد والعقوبات الأميركية الواسعة. وبعد أزمة النفط الناجمة عن تطورات فنزويلا، تقلص النقل العام، وواجه المزارعون صعوبات في إيصال منتجاتهم إلى الأسواق، وبات المواطنون يعيشون مع انقطاعات كهربائية تمتد لساعات. كما هبطت قيمة البيزو الكوبي في السوق غير الرسمية إلى نحو ٦٢٠ بيزو مقابل الدولار الواحد. وتدل الاحتجاجات الشعبية، وقرع الأواني، وإحراق النفايات، ومغادرة مئات الآلاف من البلاد، على أن الأزمة تجاوزت المجال الاقتصادي ووصلت إلى مرحلة تآكل اجتماعي وسياسي. أما خروج الشركات الأجنبية فيخلق فجوة لا يبدو أن هناك مستثمراً بديلاً قادراً حالياً على سدّها.

الصين وأزمة الوعي الذاتي الاستراتيجي؛ عوائق الإصلاح الحقيقي في بنية السلطة في بكين

FOREIGN AFFAIRS

لا تفشل القوى الكبرى عادة بسبب جهلها بمشكلاتها، بل تتآكل لأنها تشخص جذور تلك المشكلات بصورة ناقصة أو خاطئة. وتواجه الصين اليوم حزمة ثقيلة من التحديات: تباطؤ النمو الاقتصادي، شيخوخة السكان، الضغط على النظام المالي، تشديد القيود التجارية الخارجية، واتساع السياسات الصناعية لدى المنافسين. وقد غطى النمو السريع لسنوات طويلة هشاشات الصين الكامنة، غير أن تلك المرحلة انتهت، وباتت الوثائق الرسمية نفسها تقرّ بهذه نقاط الضعف. غير

أن الاعتراف بالمشكلة لا يعني بالضرورة تشخيص سببها على نحو صحيح. فبكين تقدّم تحدياتها غالباً بوصفها مسائل فنية أو تنموية أو ناجمة عن ضغط خارجي، لا بوصفها نتائجاً لثغرات بنيوية. وهذا التأطير يخفف من إبراز دور تركّز السلطة في يد شي جين بينغ، والتوتر بين أوامر المركز والتنفيذ المحلي، وتعارض الحوافز بين القيادة والكوادر التنفيذية، والصرامة الأيديولوجية في تقييم التغذية الراجعة وتصحيح السياسات. ونتيجة لذلك، تدير الصين الأعراض غالباً، لكنها تتجنب تغيير الآليات التي تنتج الأزمة. فمنذ عام ٢٠١٧، حين أعلن شي أن «التناقض الرئيسي» في الصين انتقل من التناقض بين النمو والندرة إلى التناقض بين «التنمية غير المتوازنة وغير الكافية» و«حاجات الشعب المتزايدة إلى حياة أفضل»، أقرت القيادة الصينية صراحة بأن النمو السريع أنتج آثاراً



مثل تفاوت الدخل، وتدهور البيئة، وارتفاع التوقعات الاجتماعية. وفي مجال التكنولوجيا، ومنذ الخطة الخمسية الثالثة عشرة عام ٢٠١٦، تكرر التأكيد أن «التقنيات الأساسية والمحورية تقع تحت سيطرة الآخرين». وقد حُددت أشباه الموصلات المتقدمة، والبرمجيات الصناعية، ومعدات الإنتاج الدقيقة مثل آلات الطباعة الحجرية، بوصفها اختناقات استراتيجية. وكان رد بكين هو الدعم الحكومي، والسياسة الصناعية الموجهة، وزيادة حوافز البحث والتطوير، والصناديق الحكومية، وتنويع سلاسل الإمداد. وتبرز الخطة الخمسية الخامسة عشرة، التي تحدد مسار السياسات حتى عام ٢٠٣٥، ثلاثة مخاطر رئيسية: الركود الطويل في سوق العقارات، وفرط مديونية الحكومات المحلية، وهشاشة المؤسسات المالية، إلى جانب شيخوخة السكان السريعة. وقد جاءت إجراءات بكين حذرة: خفض الدفعات الأولى للسكن، تمويل المشاريع غير المكتملة، التجديد الحضري، السكن الميسر، الرقابة على المصارف الصغيرة، دمجها وزيادة رسميتها، دعم رعاية الأطفال، إجازة الوالدين، والرفع التدريجي لسن التقاعد. ومع ذلك، يبقى التشخيص الرسمي سطحيًا؛ إذ تُنسب نقاط الضعف الاقتصادية إلى مرحلة التنمية أكثر مما تُنسب إلى هيمنة الدولة، والأولويات السياسية، وتشويه السوق. كما يُعزى الفساد وضعف الحوكمة وعدم الكفاءة غالباً إلى «كوادر غير مؤهلة» أو «سلوكيات فردية خاطئة»، لا إلى تصميم النظام. ويظهر المنطق نفسه في السياسات الاقتصادية: ففي عام ٢٠٢٥، سعت بكين إلى تقليص المنافسة المدمرة بين الشركات والحكومات المحلية عبر ضبط الأسعار، وتقييد الإنتاج، وتنظيم الاندماجات في القطاعات ذات الطاقة الفائضة. وفي عام ٢٠٢٤، نُفذ برنامج استبدال السلع المنزلية لتحفيز الاستهلاك، لكن أثره تراجع في ٢٠٢٦ مع انخفاض التمويل وانتهاء حاجة الأسر إلى الاستبدال وبيئتين مثال استهلاك الأسر أن الصين لا تزال ودية لاستراتيجيتها القديمة: زيادة الإنتاج أملاً في ارتفاع دخل الأسر على المدى الطويل. أما التحويلات المالية لتعزيز الرفاه الاجتماعي فمحدودة إلى درجة لا ترفع القوة الشرائية جدياً، وبذلك تُدار مشكلة الاستهلاك ولا تُحل. وتُظهر تجربة الإمبراطورية البريطانية أواخر القرن التاسع عشر والاتحاد السوفياتي منذ عهد بريجنيف عام ١٩٦٤ أن القوى الكبرى ترى قيودها مبكراً، لكنها تتأخر في الاعتراف بجذورها المؤسسية. ولن تنهار الصين سريعاً ولن تتحول فجأة؛ فالمسار الأرجح هو تكيف طويل مع نمو أبطأ، ورقابة سياسية أشد، وتغليب الأمن على الكفاءة. وبالنسبة إلى الولايات المتحدة وأوروبا، فإن فهم الفجوة بين مشكلات الصين الحقيقية وطريقة إدراك بكين لها لا يقل أهمية عن البيانات الاقتصادية والسياسية نفسها، لأن هذه التصورات هي التي ستحدد مسار السياسة الصينية وفاعلية أي رد غربي.

FOREIGN POLICY

صمود الاقتصاد الأميركي في مواجهة حرب إيران والرسوم الجمركية وأزمة الطاقة

FP

أظهر الاقتصاد الأميركي، رغم إشارات التحذير التي تلوح في الأفق، قدراً ملحوظاً من القدرة على الصمود. فقد بين أحدث تقرير للوظائف أن سوق العمل أدت أداءً يفوق التوقعات، إذ أضيفت في أيار/مايو ١٧٢ ألف وظيفة جديدة، فيما بقي معدل البطالة من دون تغيير عند مستوى ٤/٣ في المئة. وإضافة إلى ذلك، جرت مراجعة أرقام التوظيف لشهري آذار/مارس ونيسان/أبريل صعوداً، ما يشير إلى أن المخاوف من الركود التضخمي ومن تباطؤ حاد في الاقتصاد الأميركي ربما جرى تضخيمها أكثر من اللازم. ويحدث ذلك في وقت فرضت فيه بعض سياسات الإدارة، بما في ذلك الرسوم الجمركية الواسعة والحرب في إيران،

ضغوطاً على مسار التعافي الاقتصادي وتسببت في ارتفاع أسعار الطاقة. ومع ذلك، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١/٦ في المئة في الربع الأول من العام يُظهر أن الاقتصاد الأميركي لم يتوقف عن الحركة، بل أدى بما يفوق التوقعات الأولية المنخفضة. ولهذه البيانات أهمية خاصة بالنسبة إلى الرئيس المقبل للاحتياطي الفدرالي، إذ سيكون عليه أن يوازن بين مهمتين رئيسيتين: كبح التضخم ودعم التوظيف. ولا تقتصر



أهمية تقرير الوظائف الأميركي على الداخل فحسب؛ فكثير من الدول تتحمل ديوناً دولارية كبيرة، وقرارات الاحتياطي الفدرالي بشأن التوسع أو التشدد النقدي تؤثر مباشرة في كلفة التمويل عالمياً. فإذا بقي سوق العمل الأميركي قوياً، يستطيع الاحتياطي الفدرالي أن يُبقي السياسة النقدية ثابتة بقدر أكبر من الارتياح، وأن يركز على احتواء التضخم. ووفق التقديرات الاقتصادية، فإن زيادة التوظيف في أيار/مايو والمراجعة السعودية لبيانات الأشهر السابقة تكفيان للإبقاء على السياسة النقدية في وضعها الحالي لفترة طويلة، لأن المشكلة الرئيسية الآن ليست البطالة بل التضخم. ومع ذلك، لا تزال هناك نقطة ضعف بنيوية في بيانات التوظيف؛ إذ يتركز نمو الوظائف أساساً في قطاعات مثل الرعاية الصحية، والترفيه، والخدمات المحلية، والحكومات المحلية، فيما تبقى قطاعات التعدين والصناعة التحويلية على الهامش. ففي أيار/مايو، أضاف قطاع خدمات الطعام والشراب ٤٨ ألف وظيفة جديدة، لكن قطاعات مهمة مثل البناء، والتصنيع، وتجارة الجملة، وتجارة التجزئة، والمعلومات، والخدمات المهنية والتجارية، وسائر الخدمات لم تشهد تغييراً ملموساً. كما رفعت الرسوم الجمركية والحروب كلفة مدخلات الإنتاج، بما في ذلك المواد الخام والنفط والغاز والديزل والصلب والألمنيوم، وعملت كمرساة بحرية تكبح الحركة الاقتصادية. أما محاولة إظهار ازدهار في التصنيع فلا تنسجم مع البيانات الفعلية؛ إذ لا توجد، خلافاً للادعاءات الرسمية، مؤشرات على قفزة في الاستثمار أو بناء المنشآت الصناعية داخل الولايات المتحدة، بل تظهر ملامح تراجع جدي في هذا القطاع. وبعبارة أخرى، تضرر وعد «العصر الذهبي» للصناعة. وفي المحصلة، لم يصل الاقتصاد الأميركي بعد إلى مرحلة الانهيار أو الأزمة الشاملة؛ فأسواق الأسهم في مستويات مرتفعة جداً، ونمو الناتج المحلي الإجمالي إيجابي، وسوق العمل ما زالت تبدو قوية. غير أن التهديد الرئيسي لا ينبع من ضعف ذاتي في الاقتصاد، بل من جروح ذاتية الصنع: الرسوم الجمركية، وارتفاع كلفة الطاقة، والضغط على الصناعة، وتداعيات حرب قد تستنزف القدرة الراهنة على الصمود.

RT

رصد الطائرات المسيّرة: كيف تواصل أوكرانيا إلحاق الضرر بداعميها في الاتحاد الأوروبي



استخدمت أوكرانيا خلال الأشهر الأخيرة مئات الطائرات المسيّرة بعيدة المدى ضد روسيا، استهدف بعضها بنى تحتية مدنية وحيوية، بما في ذلك محطات النفط. ومع تصاعد كثافة هذه الهجمات، سُجّلت حالات متعددة لانحراف مسيّرات أوكرانية أو سقوطها داخل أراضي دول مجاورة، بل وأعضاء في حلف شمال الأطلسي، وهي دول تُعد من موردي المساعدات العسكرية إلى كييف. وتمثل النمط الغالب لهذه الحوادث في اعتذار أوكرانيا، ونسب انحراف المسيّرات إلى الحرب الإلكترونية

الروسية، وامتناع الحكومات الأوروبية عن إدانة كييف مباشرة. ففي ٥ حزيران/يونيو، انفجرت مسيّرة بحرية أوكرانية قرب محطة نفطية في ميناء كونستانتسا، أكبر موانئ رومانيا على البحر الأسود، كما انفجرت ثلاث مسيّرات أخرى في المياه الساحلية. وأكدت كييف أن هذه المسيّرات تابعة للبحرية الأوكرانية، لكنها عزت الأمر إلى فقدان السيطرة عليها. ولم تُسجل خسائر بشرية، فيما أخلت السلطات المحلية المنطقة. وفي اليوم نفسه، أدى هجوم أوكراني بمسيّرات على سفينتي شجن جاف في خليج تاغانروغ في بحر آزوف إلى مقتل خمسة من أفراد الطاقم الأذربيجانيين وإصابة ثلاثة آخرين. وكانت السفينتان، وهما MV Natra و



MV Zirkon، متجهتين من تركيا إلى ميناء روستوف على الدون لتحميل الحبوب. وأكد قائد قوات المسيّرات الأوكرانية الهجوم، مدعياً أن شحنة الحبوب كانت غير قانونية وأن السفينتين كانتا تحملان أيضاً معدات عسكرية ووقوداً. وفي ١٩ أيار/مايو، أسقطت مقاتلة تابعة للناتو مسيّرة أوكرانية فوق جنوب إستونيا، وسقط حطامها في منطقة مستنقعية قرب قرية كابليكوفا من دون أضرار. وقال وزير الدفاع الإستوني إن المسيّرة كانت «على الأرجح» مخصصة لاستهداف مواقع روسية. واعتذرت وزارة الخارجية الأوكرانية لإستونيا ودول البلطيق عن هذه «الحوادث غير المقصودة»، لكنها حقّلت روسيا المسؤولية الرئيسية. وفي ١٥ أيار/مايو، أغلق مطار هلسنكي — فانتا في فنلندا مؤقتاً بعد تحذير من دخول مشبوه لمسيّرة، كما صدرت تعليمات طوارئ لنحو مليوني شخص في جنوب البلاد، بعد تحذير أوكراني من إرسال مسيّرات محملة بمتفجرات خطأً نحو فنلندا. وفي ٧ أيار/مايو، دخلت مسيّرتان أوكرانيتان المجال الجوي اللاتفي عبر روسيا واصطدمتا بمستودع وقود فارغ في مدينة ريزكنه، على بعد نحو ٤٠ كيلومتراً من الحدود الروسية. ولم يسفر الحادث عن ضحايا، لكنه خلّف تداعيات سياسية خطيرة، إذ تعرض وزير الدفاع اللاتفي لضغوط، ثم انسحب حزبه من الائتلاف، وسقطت الحكومة في النهاية. وفي الشهر نفسه، عُثر على مسيّرة بحرية أوكرانية الصنع قرب جزيرة ليفكادا في البحر الأيوني، وقالت اليونان إنها هددت سلامة الملاحة بشدة وكان يمكن أن تؤدي إلى خسائر بشرية وضرر بيئي واسع. وفي أواخر آذار/مارس، سقطت عدة مسيّرات أوكرانية في فنلندا ودول البلطيق الثلاث، بينها مسيّرتان قرب مدينة كوفولا في جنوب فنلندا، كانت إحدهما تحمل رأساً حريبياً غير منفجر، وأخرى فوق جليد بحيرة بيهايارفي قرب الحدود الروسية. كما اصطدمت مسيّرة أوكرانية في ٢٥ آذار/مارس بمدخنة محطة أوفيري شمال شرقي إستونيا، وسُجّلت حالات مماثلة في لاتفيا وليتوانيا. وخلصت سلطات البلطيق إلى أن هذه المسيّرات كانت على الأرجح موجهة لضرب البنية النفطية الروسية، لكنها انحرفت بفعل الحرب الإلكترونية. والخلاصة أن عمليات المسيّرات الأوكرانية، إلى جانب ضغطها على روسيا، بدأت تولد تدريجياً كلفة أمنية مباشرة على داعمي كييف الأوروبيين، من دون أن تظهر حتى الآن مراجعة جدية أوروبية لنوع المساعدات المقدمة أو مطالبة بخفض الهجمات قرب حدود دول الناتو.

الخلاصة والتحليل الخبير

تقدّم مجموعة التحليلات النخبوية والإعلامية الأخيرة صورة متماسكة عن لحظة انتقالية في السياسة الدولية؛ لحظة لا يظهر فيها الشرق الأوسط مجرد ساحة لأزمات إقليمية، بل مختبراً لنظام عالمي جديد في الأمن والاقتصاد والسرديات. وفي قلب هذه الصورة تقف حرب إيران وتداعياتها المباشرة وغير المباشرة؛ فهي حرب تجاوزت مستوى المواجهة العسكرية، وأثّرت في الوقت نفسه في حسابات واشنطن، وأمن الخليج، ومستقبل العراق، وأسعار الطاقة، والرأي العام الأميركي، والقدرة الصناعية للجيش الأميركي، ودبلوماسية التطبيع العربي - الإسرائيلي، بل وحتى أنماط العمليات بالوكالة في أوروبا. ويتمثل المحور الأول في تحوّل حرب إيران إلى حرب استنزاف وانكشاف حدود القوة العسكرية الأميركية. فمع أن الجيش الأميركي لا يزال يمتلك قدرة عالية على تنفيذ عمليات دقيقة ومعقدة ومحددة، من الضربات بعيدة المدى إلى العمليات الخاصة والتنسيق الاستخباري مع الحلفاء، فإن الحرب أظهرت أن التفوق التكنولوجي وحده لا يكفي للانتصار في الحروب الحديثة. فحروب اليوم لم تعد «ضربة حاسمة» بقدر ما أصبحت «ماراثوناً صناعياً - عسكرياً»، تتحدد نتائجه بعدد الصواريخ، وسرعة إنتاج الذخائر، وصمود القواعد، والدفاع ضد الطائرات المسيّرة، والقدرة على تحمل الضغط السياسي والاجتماعي. وتشير التقارير عن استهلاك جزء كبير من مخزونات الصواريخ الدقيقة والاعتراضات الدفاعية الأميركية، وإصابة مئات العسكريين، ومقتل عدد من القوات، والضغط النفسي على عائلات الجنود، إلى أن الحرب، حتى في ظل وقف إطلاق النار، تظل مكلفة ومرهقة لواشنطن. أما المحور الثاني فهو الفجوة بين الأهداف الأميركية المعلنة وإدراك الرأي العام الداخلي لنتيجة الحرب؛ إذ تُظهر استطلاعات الرأي أن أغلبية الأميركيين يعدّون حرب إيران مضرّة بمصالح بلادهم، وأن أقل من سدسهم يعتقدون أن الولايات المتحدة في طريقها إلى النصر. ولهذه المعطيات أهمية استراتيجية، لأن شرعية الحرب لا تُقاس في ميدان القتال فقط، بل في ميدان الرأي العام أيضاً. وهنا تواجه الإدارة الأميركية تناقضاً جدياً: فهي تريد التفاوض مع إيران من موقع قوة والحفاظ على تهديد العودة إلى الحرب، بينما يرى المجتمع الأميركي أن الحرب ليست ناجحة ولا ضرورية ولا مفيدة. وهذا ما قد يفسر ميل واشنطن إلى تمديد وقف إطلاق نار هش بدلاً من تسوية القضايا الخلافية بصورة جذرية. أما المحور الثالث فهو تموضع الاقتصاد في قلب الأزمة الأمنية. فإيران تجعل الوصول السريع إلى أصولها المجمّدة شرطاً أساسياً لأي اتفاق، بما يشمل مليارات الدولارات في قطر وعمان والعراق والصين. وبالنسبة إلى طهران، لا يمثل هذا المال مجرد متنفس اقتصادي، بل دليلاً على صدقية الدبلوماسية وضماناً ضد نكث واشنطن بالتعهدات. أما بالنسبة إلى ترامب، فإن الإفراج عن أموال إيران حقل ألغام سياسي، لأنه انتقد لسنوات الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ بذريعة أنه منح إيران موارد مالية. وبذلك أصبح المال النقدي نقطة تقاطع بين الاقتصاد والسياسة الداخلية الأميركية والثقة المتبادلة والاستراتيجية الإقليمية. ويتصل بذلك المحور الرابع، وهو أزمة هندسة الأمن في الخليج وفشل منطق الضغط الأميركي لتوسيع اتفاقات أبراهام. فالتحليلات تؤكد أن محاولة واشنطن ربط التطبيع العربي - الإسرائيلي بتسوية حرب إيران لا تنسجم مع الوقائع الإقليمية. فالدول العربية، ولا سيما دول الخليج، لا ترى نفسها مدينة لواشنطن، بل تعتقد أن الولايات المتحدة وإسرائيل بدأتاً أزمة اضطرت الشركاء الإقليميين إلى تحمل تبعاتها. ومن منظور الرياض وعواصم عربية أخرى، فإن التطبيع مع إسرائيل بعد دمار غزة، وتفاقم الاحتلال في الضفة الغربية، والضغط على المسجد الأقصى، وتوسع العمليات الإسرائيلية في لبنان وسوريا، يحمل كلفة داخلية وإقليمية باهظة. لذلك، لا يعكس صمت القادة العرب مطلب ترامب غياب موقف، بل يذكّر بأن مبادرة السلام العربية منذ عام ٢٠٠٢ وضعت إطاراً واضحاً للتطبيع: انسحاب إسرائيل، وقيام دولة فلسطينية، وحل قضية اللاجئين. أما المحور الخامس فهو العراق بوصفه عقدة مركزية في التنافس الأميركي - الإيراني. فالنقاش حول نزع سلاح الجماعات المسلحة العراقية يبيّن أن مسألة «حصار السلاح بيد الدولة» ليست ملفاً أمنياً فحسب، بل ترتبط ببنية السلطة بعد عام ٢٠٠٣. فالجماعات المسلحة القريبة من إيران لم تبقَ على هامش النظام، بل باتت حاضرة في البرلمان والوزارات والاقتصاد والقضاء والحشد الشعبي. ومن ثم، فإن نزع سلاحها يعني إعادة تعريف العلاقة بين السلطة والدين والدولة والمقاومة في العراق. وقد تقبل بعض القوى، مثل عصائب أهل الحق، تسليم جزء من أسلحتها للدولة سعياً إلى شرعية سياسية وحصة حكومية، لكن جماعات أكثر تشدداً، مثل كتائب حزب الله والنجباء، تربط نزع السلاح بانسحاب القوات الأميركية كاملاً، وترى القرار النهائي تابعاً لحسابات طهران ومفاوضاتها مع واشنطن أكثر من تبعيته لبغداد. لذلك، فإن أي مشروع لنزع السلاح من دون تحديد دقيق للهدف، وأدوات التنفيذ، والموارد المالية، ومصير المقاتلين، ورد فعل المتشددین، قد يتحول إلى مسار طويل وعديم النتائج. ويتمثل المحور السادس في تمدد منطق الحرب بالوكالة والحرب المركبة إلى ساحات عابرة للحدود. فملف الهجمات على مراكز يهودية في أوروبا، وفق السردية المعروضة، يبيّن أن شبكة صغيرة قادرة على المزج بين تطبيقات

المراسلة، والمجرمين الصغار، والمراهقين المستقطبين عبر الفضاء الرقمي، والخطاب الأيديولوجي، والبنى الوكيلية، لإنتاج موجة من انعدام الأمن النفسي والعملياتي. وتكمن أهمية هذا الملف في أن التهديد الأمني لم يعد بالضرورة مرتبطاً بتنظيمات كبيرة وكلاسيكية، بل يمكن أن يعمل عبر عناصر قابلة للاستبدال، ومكافآت صغيرة، ودعاية إلكترونية، وغموض في الإسناد. وهذه هي منطق الحرب المركبة التي تطمس الحدود بين الدعاية والإرهاب والوكالة والجريمة المنظمة والعمل الاستخباري. أما المحور السابع فهو إعادة تعريف الاقتصاد العالمي في ظل أمنة التجارة. فالنصوص الاقتصادية تظهر أن العالم دخل مرحلة ما بعد التجارة الحرة، حيث بات «الأمن الاقتصادي» يتقدم على «الكفاءة الاقتصادية». وفي مواجهة الصين، لم تعد الولايات المتحدة قادرة على الاكتفاء بالسوق الحرة والميزة النسبية، بل تجد نفسها مضطرة إلى اتخاذ قرارات بشأن الاختناقات، والمخزونات الاستراتيجية، وأشباه الموصلات، والعناصر الأرضية النادرة، والرسوم الجمركية، وضوابط التصدير، والسياسة الصناعية. وفي الوقت نفسه، ورغم الرسوم الجمركية وصدمة الطاقة وحرب إيران، لا يزال الاقتصاد الأميركي يبدى قدرة ملحوظة على الصمود؛ إذ يواصل سوق العمل خلق وظائف جديدة ويبقى النمو إيجابياً. غير أن هذا الاقتصاد يواجه جروحاً ذاتية الصنع، مثل ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج، والضغط على الصناعة، وأسعار الطاقة. وبعبارة أخرى، لا تزال القوة الاقتصادية الأميركية قائمة، لكن أدوات السياسة الاقتصادية المؤمّنة قد تضر الداخل بقدر ما تُستخدم ضد الخصوم. أما المحور الثامن فهو أزمة الإدراك الذاتي لدى الصين. فالصين تُقدّم بوصفها قوة تعرف مشكلاتها، لكنها لا تشخص جذورها بدقة. فيكين تدرك تباطؤ النمو، وشيخوخة السكان، وأزمة العقارات، وديون الحكومات المحلية، والتبعية التكنولوجية، لكنها تميل إلى تفسير هذه المشكلات بوصفها فنية أو تنموية أو ناجمة عن ضغط خارجي، لا باعتبارها ثمرة تركّز السلطة، والصرامة الأيديولوجية، والتشوه المؤسسي. وهذه الرؤية مهمة للشرق الأوسط، لأن الصين تتحول إلى لاعب شديد التأثير في الاقتصاد والطاقة والتوازن الإقليمي. وإذا اتجهت الصين نحو نمو أبطأ، وأولوية أمنية أعلى، ورقابة سياسية أشد، فسيكون على شركائها الإقليميين فهم منطق سلوك بكين لا في مستوى التجارة فقط، بل في مستوى الأمن الاقتصادي والجغرافيا السياسية أيضاً. ويتمثل المحور التاسع في تآكل الدول المأزومة وخروج رأس المال الأجنبي، كما في حالة كوبا. فخروج شركات الفنادق، وتقييد معاملات فيزا وماستركارد، وأزمة شركة شيريت للتعبدين، وانهيار العملة، ونقص الوقود، تكشف كيف يمكن لمزيج سوء الإدارة الداخلية والعقوبات الخارجية والضغط السياسي أن يدفع اقتصاداً نحو نزف رأس المال والانهيار التدريجي. وتحمل هذه السردية إنذاراً مهماً للمخاطب الشرق أوسطي: فالاقتصادات المعتمدة على العملة الأجنبية، والطاقة المدعومة، والدولة المتضخمة، ورأس المال الخارجي المحدود، تكون شديدة الهشاشة أمام العقوبات والصدمات الجيوسياسية. وعلى المستوى الكلي، تكشف هذه السرديات أن النظامين الإقليمي والدولي دخلا مرحلة لا تبقى فيها أي أزمة كبرى أحادية البعد. فحرب إيران ليست حرباً فقط؛ إنها في الوقت نفسه أزمة طاقة، وأزمة رأي عام أميركي، وأزمة قدرة عسكرية، وأزمة دبلوماسية، وأزمة نظام خليجي، وأزمة سرديّة. والعراق ليس مجرد ملف ميليشيات، بل قضية بناء دولة، ونفوذ إيراني، وضغط أميركي، وإعادة توزيع للسلطة الشيعية. والصين ليست مجرد منافس اقتصادي، بل نموذج لأمنة التنمية وإدراك القوة لذاتها. أما الولايات المتحدة فليست فقط القوة المهيمنة، بل لاعب عالق بين قدرة هائلة واستنزاف سياسي — صناعي. والرسالة الأساسية للمخاطب الشرق أوسطي هي أن المنطقة لم تعد هامش التحولات العالمية، بل إحدى ساحات اختبار النظام الجديد. فإذا واصل الفاعلون الإقليميون النظر إلى أنفسهم بوصفهم تابعين لقرارات القوى الكبرى، فسيكونون خاسرين في النظام المقبل. أما إذا استطاعوا الموازنة بين الأمن والاقتصاد والشرعية الداخلية والرأي العام وتنويع العلاقات الخارجية، فقد يحولون الفوضى نفسها إلى فرصة لإعادة تعريف موقعهم.

CNN

AL JAZEERA



“

حولنا:

مركز دراسات الشهيد الخامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق والمنطقة في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والمقالات التحليلية، والجلسات التخصصية، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.